ملخص محاضرات مادة: التنمية المستدامة ومكافحة الفساد

-مفهوم التنمية:

تتعدد تعريفات التنمية بتعدد المدارس، وفروع العلم، واتجاهات الباحثين، فيعرفها البعض على أنها " العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم" هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتنمية هي عملية تغيير واع مقصود للهياكل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع المتخلف بلوغا لمستويات أعلى من حيث الكم والنوع لإشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع".

وعلى العموم فان التنمية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث مع تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. زيادة على تحقيق تغييرات مجتمعية وسياسية باتجاه الرشاد.

ومنه فان العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

1-جميع ما انطوت عليه عملية النمو والتي تتمثل في:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

-أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

-أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

2-عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

*تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

* إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقة الفقيرة.

* ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة

ثانيا: تطور مفهوم التنمية(المفهوم، الأنواع، المؤشرات)

المفهوم التقليدي للتنمية: وهو المفهوم الذي كان سائدا لفترة طويلة من الزمن امتدت إلى غاية أواخر الستينات من القرن العشرين، والذي يطابق مفهوم النمو الذي تطرقنا إليه سابقا. ولقد أخذت الدول النامية بهذا المفهوم عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينات والستينات الماضيين، وكان أهم ما جذبها إلى الأخذ بهذا المفهوم النجاحات الكبيرة التي حققتها الدول المتقدمة الغربية في مجال التنمية وذلك بالرغم من اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية التي تواجها كما أن التقدم الفني والتكنولوجي الذي تحقق للدول المتقدمة لم يخدم التوجهات التنموية في الدول النامية.

إضافة لذلك طبيعة العالقات الدولية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة، والتي بدورها نتاج تطور تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بدرجة عالية منى عدم التكافؤ والاستغلال.

وكان لتلك الأسباب الأثر البارز في قصور مفهوم التنمية، ومن ثم ضعف نتائج تطبيقه في الدول النامية، الأمر الذي دفع بالفكر الاقتصادي إلى الاهتمام المتجدد بأبعاد ومفهوم التنمية الذي يلبي متطلبات تلك الدول.

وكان للتقييم المستمر لنتائج التجارب التنموية المختلفة التي تبنتها أغلب الدول النامية الأثر الكبير في إبراز ذلك.

3-الاقتراحات والاجتهادات التي ظهرت في السبعينات:

تركزت كل الاقتراحات والاجتهادات التي ظهرت خلال هذه الفترة على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد وعلى أن تكون استراتيجيات التنمية شاملة بحيث لا تقتصر على الجوانب المادية فقط، بأن تشمل الجوانب الاجتماعية كذلك، وخاصة العنصر البشري.

ومن أبرز الاقتراحات تبني البنك الدولي سياسات: إعادة التوزيع مع النمو وكذلك تبني منظمة العمل الدولية ما عرف ب "إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان " المنبثقة عن "المؤتمر العالمي مثلت الأطراف عن العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي، والتقسيم الدولي للعمل "سنة ،1796 وأهم ما جاء به إعادة النظر في كل استراتيجيات التنمية وبخاصة جانب الإنتاج السلعي فيها. إذ لابد من زيادة الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وكثيرة وتوفير السلع والخدمات المطلوبة بتكلفة قليلة تباع بسعر يتناسب ودخل غالبية الأسر.

فالزيادة في الدخل النقدي وحده في البلدان الفقيرة لن تصل في المدى المنظور لتمكين المستفيدين منها من شراء سلع مستوردة (بالأسعار العالمية) وهذا ما يتضمن ضرورة انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيرة العمالة (إستراتيجية الإحلال محل الواردات.)

وقد تعرض هذا المدخل التنموي لانتقادات حادة من جانب بعض كتاب دول العالم الثالث باعتباره يعني في الواقع تنمية من الدرجة الثانية أي صرف الدول النامية عن محاولة اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة.

ظهور مفهوم التنمية المستدامة

قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات ما يلي :

- ✓ 1950:ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال الموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

- ✓ : 1968في هذه السنة نظمت اليونسكو أول مؤتمر دولي حكومي مخصص للبيئة والتنمية معا،وعن ذلك المؤتمر نشأ برنامجها المعروف "الإنسان والمحيط الحيوي"، الذي كان يدور حول الإدارة الرشيدة والحفاظ على المحيط، ونشر قيم التربية، العلم والثقافة، وخلال نفس السنة دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر في سنة 1972 والمعني بالبيئة البشرية.
- ✓ 1972:انعقد مؤتمر ستوكهولم لم، وقد نظمته الأمم المتحدة في: 15-5 جويلية، حيث برز مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة والذي يعتبر أول خطوة للاهتمام العالمي بالبيئة. وكان ذلك بحضور 112دولة عربية، وقد تم التطرق الى البيئة والمشكالت التي باتت تهددها، ونشرت وثائق هذا المؤتمر في ألف ومئة صفحة وصدر عنه كتاب بعنوان «ليس لنا إلا أرض واحدة"، بمساعدة 22 باحث.
- ✓ ذ 1980: الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة)IUCN) أصدر تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه أول مرة مفهوم التنمية المستدامة.
- ✓ 1982:أقرت الجمعية العامة لأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري، من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.
- ✓ 1987:في هذه السنة أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك"،"تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجيةBrundtlan Harlem ، أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية، وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي، وفي هذه السنة تم نشر تقرير برونتالند والذي يمثل الوثيقة المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة.
- ✓ 1989:اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة. وفي نفس السنة قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام1989التحضير لمؤتمر ريو دي جانيرو الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد إستراتيجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئة والقضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة والسليمة بيئيا.
- ✓ 1992 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى **بقمة الأرض** في ريو دي جانيرو بالبرازيل، خصص المؤتمر إستراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار التنمية، انعقد هذا المؤتمر بعد ما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر.
- ✓ 1997: إقرار بروتوكول كيوتو باليابان حيث يمثل منعطفا مهما في ما يخص حماية البيئة، شارك في الندوة أكثر من 10 ألاف مشارك، ويهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة و العمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.
- ✓ 2002: انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة(ريو10+)في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا، الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك و ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي و على الموارد الطبيعية.

- ✓ 2004:في هذه الفترة تم التقارب بين إشكاليتي النمو والبيئة والتي توصلت إليها القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ سنة .2002 فخلال هذه القمة بدأ الجدل الاقتصادي حول إشكاليات النمو يتخذ منحى جديدا، فقد اتضح أن بعض النماذج التنموية تنطوي على إفساد للبيئة وبالعكس، فإن البيئة الفاسدة تشكل عقبة لإمكانيات التنمية مما يستوجب البحث عن طريقة لتحقيق الانسجام بين الإشكاليتين، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة كحل لهذه الأزمة
- ✓ 2007: .خلال الفترة الممتدة بين 14-03 ديسمبر سنة ،2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حر ارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري لما له من مخاطر متنوعة وخصوصا وأن الدراسات العلمية الأخيرة تبين أن نسبة ثاني أكسيد الكربون تتزايد بشكل متسارع، وأنها أكثر بكثير مما كانت عليه العقد الماضي، مما أطلق ناقوس الخطر حول تغير مناخ العالم .
- ✓ 2009:عقد قمة كوبنهاغن، حول تنمية التغيير المناخي في حلقة متصلة من الجهود الدولية ال ارمية لمواجهة الاحتباس الحراري تحت رعاية الامم المتحدة، حيث جاءت هذه القمة بديلا لبروتكول كيوتو.
- ✓ 2010: .مؤتمر تغير المناخ ببكانكوك، وبموجب مسار هذه الاتفاقية تم الإشارة إلى الحاجة إلى عمل تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية بهدف الحد من زيادة درجات الحرارة العالمية بما يساوي °2 درجة مئوية. كما أحيطت الأطراف علما بأهداف تخفيض الانبعاثات وإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا، التي تم التواصل حولها بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- ✓ 2012:مؤتمر تغير المناخ بالدوحة الذي استقبل نحو9000 مشترك، منها 4356 مسؤولا حكوميا، و3958 ممثلا لهيئات وأجهزة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ومن القرارات التي تضمنتها نذكر- :تعديل" بروتوكول كيوتو" آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك؛ -تتعهد الدول بموجبه تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة للغلاف الجوي بفترة لا تتعدي عام 2014؛ -نقل التكنولوجيا والتمويل إلى الدول النامية والانتقال إلى مرحلة التطبيق الكاملة لهذه العملية؛ -اختيار" كوريا" كمقر لصندوق المناخ الأخضر.

تعريف التنمية المستدامة:

يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة: "على أنها تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو الزيادة المستمرة عبر الزمن ."

كذلك نجد الأمم المتحدة عرفتها من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بأن التنمية المستدامة" :تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون والمساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم ."

وحسب **قمة الأرض** 1992 بالبرازيل فإن التنمية المستدامة: "هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهات احتياجات القرن 21

."وعرفها كذلك مؤتمر "ريوديجانيرو" سنة 1992 بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجيات التنموية البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل ."

وكذا نجد المنظمة العربية للتنمية الإدارية تعرف التنمية المستدامة على أنها: "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كل من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته ."

التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة: تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الجبائية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

التعريف الاجتماعي والإنساني للتنمية المستدامة: "تعني السعي لاستقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطور مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية".

التعريف البيئي للتنمية المستدامة: "هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح كرة الأرض".

ومنه فالتنمية المستدامة: " هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم".

خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاص الخصائص التالية:

- يعتبر البعد الزمني هو الأساس في التنمية المستدامة، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية، فهي تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

- 2تضع التنمية المستدامة تلبية احتياجات الأفراد في المكان والمقام الأول؛ 3

3 أن عناصرها لا يمكن الفصل بينها، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الخاصة الكمية والنوعية لهذا التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحياة الخاصة للمجتمع كما

4 -التنمية المستدامة تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء والعمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات

- التنمية المستدامة متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي وتجعلها تعمل جميعا بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة . كما يوجد هناك خصائص أخرى يمكن إيجازها فيما يلي:

- التنمية المستدامة ذات بعد أخلاقي : يرتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبية احتياجاتها؛

-التنمية المستدامة متعددة الأبعاد : تهتم بالجوانب المعنوية والمادية للإنسان، فهي حق من حقوق الإنسان في حياة طيبة كريمة تكفل فيها حريته وأمنه على دينه وعقله و نسله وماله، فهي تنمية غايتها الإنسان ترتكز على مبدأي العدل والمساواة ؛

-التنمية المستدامة تهتم بنوعية حياة الإنسان : فهي تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية .

أبعاد التنمية المستدامة

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة أربعة أبعاد أساسية متداخلة، والتركيز عليها يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن الإشارة إليها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): أبعاد التنمية المستدامة

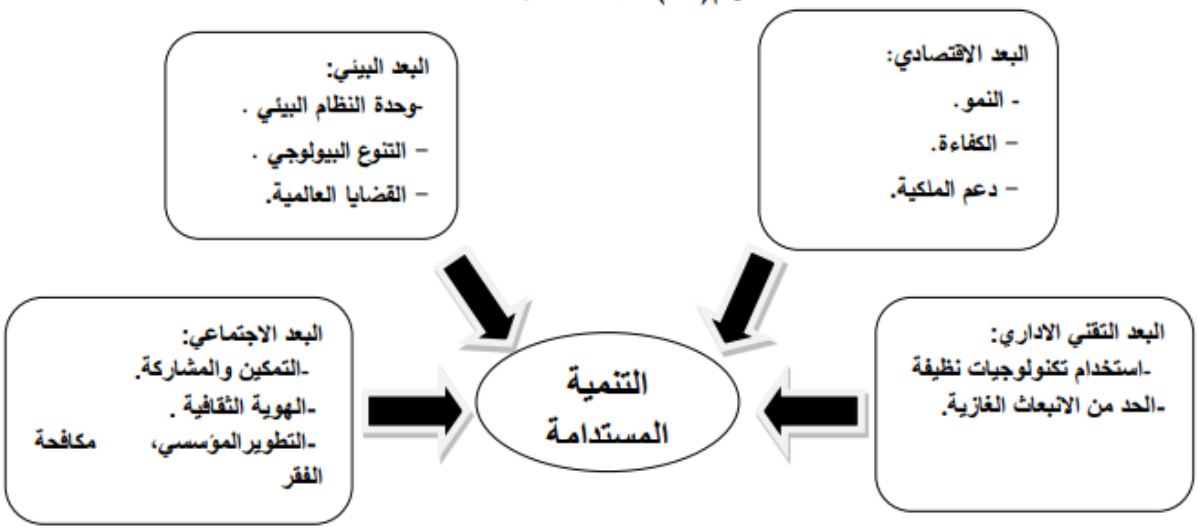

1البعد الاقتصادي : تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرخاء الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أي زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل .ويكون قياس الرفاهية عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك والتوزيع المتساوي للموارد، ويندرج تحت هذا البعد:

1إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛ 2-تقليص تبعية البلدان النامية؛ 3-مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته؛ - 4المساواة في توزيع الموارد؛ 5-الحد من التفاوت في مستوى الدخل؛ 6-تقليص الانفاق العسكري.

2 **البعد البيئي**: يجب مراعاة الحدود البيئية المنظمة لعملية الاستهلاك والنمو السكاني والاستغلال السيئ للبيئة الذي يؤدي إلى التلوث وخلق أنماط إنتاج سيئة، ينتج عنها استنزاف المياه وقطع الأشجار، من أجل إرساء نظام بيئي يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف. ولتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة. إن التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع المستوى المعيشي مع جميع الجوانب، وتنظيم الموارد البيئية تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة .ويندرج تحت هذا البعد- :حماية التربة والغطاء النباتي والتقليص من استعمال المبيدات وتدمير المصايد؛ -حماية الموارد الطبيعية وصيانة المياه؛ -تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم البيولوجية بدرجة كبير ة وإن أمكن وقفها؛ حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

3-**البعد الاجتماعي والإنساني** : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي ويندرج تحت هذا البعد - :العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان؛ -مكانة الحجم النهائي للسكان على الأرض مهمة، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، ومنه كلما زاد عدد السكان زاد استخدام الموارد الطبيعية؛ -أهمية توزيع السكان: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة، فتتسبب في أوضاع لها خطورتها على الناس، وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها؛ - الاستخدام الكامل للموارد البشرية: وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني، إعادة توجيه الموارد، أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية.

-الصحة و التعليم : فالسكان الأصحاء الذين نالوا التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل، مع وجود التعليم، أمرا يساعد على التنمية الاقتصادية؛ -الأسلوب الديمقراطي والحكم الراشد : أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتشكل السياسات الوطنية، والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس وتحقيق الحرية والأمن.

4- **البعد التقني والإداري:** هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها- :استخدام تكنولوجيا أنظف؛ -الحد من انبعاث الغازات؛ - تفعيل قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.

-معوقات التنمية المستدامة :

يمكن حصر معظم معوقات التنمية المستدامة فيما يلي :

- الزيادة المفرطة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140 % خلال 50 عاما الماضية؛ -

- انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على الأقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص ال تتوفر لديهم مياه للشرب وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 % من جميع الأمراض في البلدان النامية؛

-عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السالم والأمن؛ -

- مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون، والاستغلال غير الرشيد للموارد؛

-استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية، وتراكم النفايات؛

-تعرض مناطق من العالم لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف؛

-محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم؛ -

-عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية في بعض الدول النامية، ونقص الكفاءات القادرة على التعامل معها؛

المحور الثاني الحكم الراشد والتنمية المستدامة"

لقد شاع مصطلح الحكم الراشد من قبل المؤسسات الدولية مع نهاية عقد الثمانينات، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه برامج التكييف الهيكلي تطرح العديد من الصعوبات للغالبية العظمى من الدول النامية. وقد تم تشخيص هذه الصعوبات من قبل البنك الدولي، على أنها تعود إلى أخطاء في تمثيل السياسات وليس إلى السياسات نفسها، لأن تنفيذها كان يخضع للفساد، وآلية المؤسسات السيئة، والأنظمة القانونية الضعيفة، ونقص الشفافية في الإدارة العامة، والعجز عن تقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية .

تعريف البنك الدولي للحكم الراشد: يعتبر البنك الدولي أول من استخدم مضامين الحكم الراشد ومعاييره ومبادئه بشكل واسع كآلية للتنمية المستدامة، وهذا إثر دراسة الأزمة الاقتصادية في إفريقيا سنة ،1989 إذ عرفه بصفة عامة على أنه ":ممارسة للسلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة. فالحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة، والموجهة للدول والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى إلى الأسفل، والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها ."

وفي عام 1991 ظهر مفهوم الحكم الراشد في تقرير البنك الدولي أول مرة حو ل إفريقيا جنوب الصحراء بعنوان **إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام** وقد عرف التقرير الحكم الراشد على أنه" :الترتيبات المؤسسية للدولة، وعملية صياغة السياسيات وصنع القرار، وتنفيذه، والعلاقة بين الحكومة والمواطنين برمتها".

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :PNUDحيث يعرف البرنامج الحكم الراشد على أنه: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم ـالقانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.

تعريف صندوق النقد الدولي : **FMI** عرف الحكم الراشد على أنه: "الطريقة التي يتم بواسطتها تسيير سلطة الموارد الاقتصادية، والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف و تحقيق أكبر المنافع."

إذا يمكن القول أن الحكم الراشد هو العمل الذي تقوم به القيادات السياسية المنتخبة، بهدف تطوير أفراد المجتمع و ذلك بمساهمة الإطارات الإدارية لتسهيل المشاركة الشعبية في مختلف القنوات السياسية لتطوير نمط حياتهم ورفاهيتهم. وهذا التطوير يكون وفقا لثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها لتحقيق الحكم الراشد وهي:

- ✓ **البعد السياسي**: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها؛
- ✓ **البعد التقني**: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها؛
- ✓ **البعد الاقتصادي والاجتماعي**: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من

زاوية ثالثة؛ يكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة من خلال إدارة عامة فاعلة مبنية على الاستقلالية عن الضغوطات السياسية، مع التعاون بين الإدارة السياسية والإدارة العامة الفاعلة لتحقيق إنجازات في السياسات العامة، وإرساء السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية.

– الشفافية . – الجاهزية والإستجابة . – التوجه نحو الإجتماعية . – العدل الإجتماعي . – الفاعلية والكفاءة . – المساءلة. – الرؤية الإستراتيجية . – الشرعية . – الحرص في التعامل مع المواد . – البيئة السليمة. – التمكين والإقتدار . – الشراكة . – اللامركزية .	– شرعي ومقبول من طرف السكان. – تسير شفاف . – يشجع العدالة والمساواة. – قادر على تطوير الموارد وطرف التسيير الجيد . – يشجع التوازن ما بين الأجناس . – متسامح ويقبل الآراء المخالفة. – قادر على تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف إجتماعية . – يدعم الإليات الذاتية. – يتطابق مع القانون . – إستعمال عقلاني وفعال للمواد . – يخلف ويحفز الإحترام والثقة المتبادلة . – قادر على تحديد حلول وطنية والتكافل بها. – يضبط أكثر مما يراقب . – قادر على معالجة المسائل المؤقتة. – يوجه نحو الخدمة . – روح المسئولية وطبيعة التسهيلات.

دورفواعل الحكم الراشد في التنمية المستدامة

1- دورالدولة:

تمتع مؤسسات الدولة في العديد من الدول بمهام ووظائف عديدة، كأن تكون مركز العقد الاجتماعي المحدد للمواطنة والممارس للسلطة والقوة لضمان الاستقرار والأمان والعدالة الاجتماعية، بالإضافة لتوفير الخدمات العامة وتهيئة بيئة تمكن من تحقيق التنمية المستدامة. زيادة إلى تنظيم الحياة الاقتصادية وتنظيم النشاط العام والخاص، وذلك لحماية حقوق الفئات الأكثر فقرا والفئات الهشة ومساعدتهم لبلوغ طموحاتهم .ويمكن لها أيضا الحفاظ على البيئة والاستقرار والانسجام الاجتماعي، كما يمكن للدولة تمكين الأفراد للحصول على فرصهم في الحياة بصفة متكافئة، بالإضافة إلى المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والوصول إلى الموارد .نستنتج من ذلك أن تدخل الدولة يشمل بصفة عامة ✓ :الفقر وسبل المعيشة ✓ .النوع الاجتماعي ✓ .البيئة.

دور القطاع الخاص

رغم كون الدولة الفاعل الرئيسي في تحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة، فالتنمية البشرية المستدامة تعتمد على توليد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة للأفراد، وهذا لن يتأتى إلا بخلق الوظائف الجديدة، لذلك اتجهت معظم الدول للتسليم بأن القطاع الخاص الشريك الأساسي والمصدر الخصب لتوفير الفرص وتوظيف العمالة المنتجة، لذلك على الدولة رسم سياسات تكفل استغلال وتشجيع القطاع الخاص وتنميته بصفة مستدامة، علما أن تحقيق النمو العادل والتوازن بين الجنسين والحفاظ على البيئة وتوسيع القطاع الخاص والمشاركة الفعالة في التجارة الدولية يأتي من خلال ✓ :خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي؛ ✓الحفاظ على الأسواق التنافسية؛ ✓ضمان حصول الفقراء وخاصة النساء على القروض بسهولة؛ ✓رعاية المشاريع التي تولد أكبر قدر من فرص التوظيف.

دور المجتمع المدني

مع إعادة تشكيل دور الدولة وإعادة تحديد علاقتهما يتغير دور المجتمع المدني أيضا من أجل حماية حقوق المواطنين، فعدم استجابة الحكومة وزيادة الضغوطات الاقتصادية يؤديان إلى الاستعانة ببعض منظمات المجتمع المدني التقليدية أو تنظيم الناس بطرق جديدة للدفاع عن حقوقهم، ويعتبر ذلك الوجه 1السياسي للمجتمع. من هنا يمكن القول أن هذه المنظمات تلعب الأدوار الآتية ✓ :تعد هذه المنظمات قنوات المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ؛ ✓تعتبر قوة للتأثير في رسم السياسات و الوصول إلى الموارد العامة)خاصة للفقراء(؛ ✓تعتبر ضوابط و حدود للحد من تعسف السلطة وجور القطاع الخاص؛ ✓تعتبر المرصد الأساسي للإساءات الاجتماعية؛ ✓تعتبر مصدر لتطوير الناس وتحسين قدراتهم ومستواهم المعيشي؛ ✓تعتبر حارس و المراقب للبيئة؛ ✓تعتبر مصدر لتعزيز الثقة والحد من الانتهازية والتخفيف من ضغوط العمل الجماعي؛ ✓ تنشط هذه المنظمات وفقا لقيم وأع ارف المجتمع مع التقيد بسيادة القانون .مما سبق يمكن القول أن تدعيم البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة ال يعتمد على الدولة فحسب وعلى القطاع الخاص الذي يوفر الوظائف، بل يرتكز أيضا على منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعل الاجتماعي والسياسي وتقوم بتعبئة المجتمع للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.